



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا فصل فيما ذكره الحافظ تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية في الكلام على الاجماع ، ومن جملتها الكلام على ما ذكره الشيخ الإمام أبو محمد بن حزم .

قال ابو محمد بن حزم في كتابه المصنف في مسائل الاجماع :

أما بعد ، فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفة ، يرجع إليه ويفزع نحوه ويكفر من خالفه اذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع . وإنا أملنا بعون الله أن نجتمع المسائل التي صح فيها الإجماع ، ونفرد بها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء . الى أن قال : وقد أدخل قوم في الإجماع ما ليس فيه ، فقوم عدّوا قول الأكثر إجماعاً ، وقوم عدّوا ما لا يعرفون فيه خلافاً ، وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه ، فحكموا على أنه إجماع . وقوم عدّوا قول صاحب المشهور المنتشر اذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفاً إجماعاً . وقوم عدّوا اتفاق العصر الثاني على أحد القولين أو أكثر كانت للعصر الأول قبله إجماعاً . قال وكل هذه الآراء فاسدة . ويكفي من فسادها أنهم يتركون في كثير من مسائلهم ما ذكروا أنه إجماع . وانما نحوا في تسمية ما وصفنا

إجماعاً عناداً منهم وشغباً عند اضطرار الحجة والبراهين لهم الى ترك اختياراتهم الفاسدة . قال وايضاً ، فإنهم لا يكفرون من خالفهم في هذه المعاني . ومن شرط الإجماع الصحيح أن يكفر من خالفه بلا اختلاف من أحد من المسلمين في ذلك ، فلو كان ما ذكروه اجماعاً لكفر مخالفوهم ، بل لكفروهم لأنهم يخالفونها كثيراً .

قلت : أهل العلم والدين لا يعاندون . ولكن قد يعتقد أحدهم إجماعاً ما ليس بإجماع ، لكون الخلاف لم يبلغه ، وقد يكون هناك إجماع لم يعلمه فهم في الاستدلال بذلك ، كما هم في الاستدلال بالنصوص ، نارة يكون هناك نص لم يبلغ أحدهم ، ونارة يعتقد أحدهم وجود نص ويكون ضعيفاً أو منسوخاً . وأيضاً فما وصفهم هو به قد اتصف هو به ، فإنه يترك في بعض مسائله ما قد ذكر في هذا الكتاب أنه إجماع ، وكذلك ما ألزمهم إياه من تكفير المخالف غير لازم ، فإن كثيراً من العلماء لا يكفرون مخالف الإجماع . وقوله إن مخالف الإجماع يكفر بلا اختلاف من أحد من المسلمين هو من هذا الباب ، فلمعه لم يبلغه الخلاف في ذلك ، مع أن الخلاف في ذلك مشهور مذكور في كتب متعددة ، والنظام نفسه المخالف في كون الإجماع حجة لا يكفره ابن حزم والناس أيضاً . فمن كفر مخالف الإجماع إنما يكفره اذا بلغه الإجماع المعلوم ، وكثير من الإجماعات لم تبلغ كثيراً من الناس وكثير من موارد النزاع بين المتأخرين ، يدعي أحدهما الإجماع في ذلك ، إما أنه ظني ليس بقطعي ، وإما أنه لم يبلغ الآخر ، وإما لاعتقاده انتفاء شروط الإجماع . وأيضاً فقد تنازع الناس في كثير من الأنواع ، هل هي إجماع يحتاج به ؟ كالإجماع الإقرارى وإجماع الخلفاء الأربعة وإجماع العصر الثاني على أحد القولين للعصر الأول ، والإجماع الذي خالف فيه بعض أهل قبل انقراض عصرهم ؟ فإنه مبني على انقراض العصر ، بل هو شرط في الإجماع ، وغير ذلك . فتنازعهم في بعض الأنواع هل هو من الإجماع الذي يجب اتباعهم فيه كتنازعهم في بعض أنواع

الخطاب ؟ هل هو مما يحتاج به كالعوم المخصوص ودليل الخطاب والقياس وغير ذلك ؟ فهذا ونحوه مما يتبين به بعض أعداء العلماء .

قال أبو محمد بن حزم : وقوم قالوا الإجماع هو إجماع الصحابة فقط . وقال قوم إجماع كل عصر إجماع صحيح إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف . وهذا هو الصحيح لإجماع العلماء عند التفصيل عليه واحتجاجهم به وترك ما أصلوه له .

الى أن قال وصفة الإجماع ما تيقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الاسلام ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالف فيها شك ، مثل أن المسلمين خرجوا من الحجاز الى اليمن ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام ، وان بني أمية ملكوا دهرأ ، ثم ملك بنو العباس ، وانه كانت وقعة صفين والحرة ، وسائر ذلك مما يعلم بيقين وضرورة .

وقال : إنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام الذي لا يخالف فيه ألبتة الذي يعلم كما يعلم أن صلاة الصبح في الأمن والخوف ركعتان ، وأن شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان ، وأن هذا الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد ﷺ ، وأخبر أنه وحي من الله إليه ، وأن في خمس من الإبل شاة ، ونحو ذلك ، وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن الخبر المشرف على وجوه نقله ، إذا تتبعها المرء في نفسه في كل ما جربته من أحوال دنياه وجده ثابتاً مستقراً في نفسه . وقال أيضاً في آخر كتابه - كتاب الإجماع - هذا كل ما كتبنا ، فهو يقين لا شك فيه ، متيقن لا يحل لأحد خلافه ألبتة .

قلت : فقد اشترط في الإجماع ما يشترطه كثير من أهل الكلام والفقه ، كما تقدم ، وهو العلم بنفي الخلاف ، وأن يكون العلم بالإجماع قوياً . وجعل العلم بالإجماع من العلوم الضرورية كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين . ومعلوم أن كثيراً من الإجماعات التي حكاهما ليست قريباً من هذا الوصف ،

فضلاً عن أن تكون منه ، فكيف ، وفيها ما فيه خلاف معروف ، وفيها ما هو نفسه ينكر الإجماع فيه ويختار خلافه من غير ظهور مخالف !

وقد قال : إنما نعني بقولنا العلماء مَنْ حفظ عنه الفُتُيا .

وقال : وأجمعوا أنه لا يجوز التوضؤ بشيء من المائعات وغيرها ، حاشا الماء والتبذ .

قلت : وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى ، وهو من أجلّ من يحكي ابن حزم قوله : أنه يجزئ الوضوء بالمعتصر ، كما ورد ونحوه كما ذكروا ذلك عن الأصم ، لكن الأصم ليس ممن يعمده ابن حزم في الإجماع .

وقال : وأما الماء الجاري فاتفقوا على جواز استعماله ما لم تظهر فيه نجاسة . قلت : الشافعي في الجديد من قوله . وأحد القولين في مذهب أحمد ، أن الجاري كالراكب في اعتبار القلتين فينجس ما دون القلتين بوقوع النجاسة فيه وإن لم تظهر فيه .

وقال : واتفقوا على أن غسل الذراعين إلى منتهى المرفقين فرض في الوضوء .

قلت : وزفر يخالف في وجوب غسل المرفقين . وحكي ذلك عن داود وبعض المالكية ، اللهم إلا أن يعني بمنتهى المرفقين منتهاهما من جهة الكف .

قال : واتفقوا على أن الاستنجاء بالحجارة وبكل طاهر ما لم يكن طعاماً أو رجيماً أو نجساً أو جليداً أو عظماً أو فحماً أو حمّة جائز .

قلت : في جواز الاستجمار بغير الأحجار قولان معروفان : هما روايتان عن أحمد ، إحداهما لا يجزئ إلا بالحجر ، وهي اختيار أبي بكر بن المنذر ، وأبي بكر عبد العزيز .

قال : واتفقوا على أن كل إناء لم يكن فضة ولا ذهباً ولا صفراً ولا

رصاصاً ولا نحاساً ولا مفصوباً ولا إهاء كتابي ولا جلد ميتة ولا جلد ما لا يؤكل لحمه ، وإن ذكيتي ، فإن الوضوء منه والأكل والشرب جائز كل ذلك .

قلت : الأنية الثمينة التي تكون أعلى من الذهب والفضة ، كالباقوت ونحوه فيها قولان للشافعي . وفي مذهب مالك قولان .

قال : وأجمعوا أن الحائض وإن رأت الطهر ما لم تفسل فرجها أو تتوضأ فوطؤها حرام .

قلت أبو حنيفة يقول : إذا انقطع دمها لأكثر الحيض أو مرّ عليها وقت صلاة جاز وطؤها وإن لم تغتسل ولم تتوضأ ولم تفسل فرجها .

قال : واتفقوا أن الصلاة لا تسقط ولا يحل تأخيرها عمداً عن وقتها عن العاقل البالغ بعذر أصلاً ، وأنها تؤدي على قدر طاقة المرء من جلوس واضطجاع ، بإيماء وكيف أمكنه .

قلت : النزاع معروف في صور منها حال المسابقة^(١) ، فأبو حنيفة يوجب التأخير ، وأحمد في إحدى الروايتين يجوز . ومنها المحبوس في مصر . ومنها عادم الماء والتراب ، فذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب مالك أنه لا يصلّي . رواه معن عن مالك . وهو قول أصبغ ، وحكي ذلك قولاً للشافعي ورواية عن أحمد . وهؤلاء في الإعادة لهم قولان ، هما روايتان في مذهب مالك وأحمد ، والقضاء قول أبي حنيفة .

قال : واتفقوا على أن المرأة لا تؤم الرجال ، وهم يعلمون أنها امرأة ، فإن فعلوا فصلاتهم فاسدة بالإجماع ، قال : وروي عن أشهب أن من ائتم بامرأة وهو لا يدري حتى خرج الوقت ثم علم ، فصلاته تامة ، وكذا من ائتم بكافر وهو لا يعلم أنه كافر .

(١) المسابقة : استعمال السيوف .

قلت : ائتمام الرجال الأمينين بالمرأة القارئة في قيام رمضان يجوز في المشهور عن احمد ، وفي سائر التطوع روايتان .

قال : واتفقوا على ان وضع الرأس في الأرض والرجلين في السجود فرض .

قلت : المنقول عن أبي حنيفة : أنه لا يجب السجود إلا على الوجه ، وهو قول الشافعي ورواية عن احمد ، ويقتضي هذا انه لو سجد على يديه ووجهه وركبتيه أجزأه .

قال : واتفقوا على ان الفكرة في أمور الدنيا لا تفسد الصلاة .

قلت : اذا كانت هي الأغلب ففيها نزاع معروف ، والبُطلان اختيار أبي عبدالله بن حامد^(١) وأبي حامد الغزالي .

قال : واتفقوا على جواز الصلاة في كل مكان ، ما لم يكن جوف الكعبة ، او الحجر ، او ظهر الكعبة ، او معاطن الإبل ، او مكاناً فيه نجاسة ، او حماماً او مقبرة او الى قبر او عليه او مكاناً مفصوباً يقدر على مفارقتها ، او مكاناً يستهزأ فيه بالاسلام ، او مسجد الضرار ، او بلاد ثمود لمن لم يدخلها بأدباً .

قلت : الصلاة في المحزرة والمزبلة وقارعة الطريق لا تصح في المشهور عند كثير من اصحاب احمد ، بل أكثرهم . والصلاة في الحش^(٢) كذلك عند جمهورهم ، وإن صلى في مكان طاهر منه .

قال : واتفقوا ان صلاة العيدين ، وكسوف الشمس ، وقيام ليالي رمضان ، ليست فرضاً . وكذلك التهجيد على غير النبي ﷺ .

قلت : العيذان فرض على الكفاية في ظاهر مذهب احمد : وحكي عن أبي

(١) هو شيخ أبي يعلى الحنبلي .

(٢) الحش : مثلثة الماء - المخرج حيث كانوا يقضون حوائجهم في البساتين .

حنيفة أنها واجبان على الأعيان وعن عبيدة السلماني : أن قيام الليل واجب كحلب شاة ، وهو قول في مذهب احمد .

قال : واتفقوا ان كل صلاة ما عدا الصلوات الخمس ، وعلى الجنائز ، والوتر وما نذره المرء ليست فرضاً .

قلت : في وجوب ركعتي الطواف نزاع معروف ، وقد ذكر في وجوب المعادة مع إمام الحلي ، وركعتي الفجر والكسوف .

قال : واتفقوا ان من أسقط الجلسة الوسطى من صلاة الظهر والعصر والمغرب والعمة ساهياً ، ان عليه سجدي السهو .

قلت : الشافعي لا يوجب سجود السهو .

قال : واتفقوا ان في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ما لم يكن حلي امرأة او حلية سيف او منطقة او مصحفاً او خاتماً .

قلت : النزاع في كل حلي مباح او حلي الخوذة والران^(١) وحائل السيف كالمنطقة في مذهب احمد وغيره . والذهب اليسير المتصل بالثوب كالطراز الذي لا يتجاوز أربعة أصابع مباح في إحدى الروايتين عنه ، وحلية السلاح كله كحلية السيف في إحدى الروايتين عنه . وللعلماء نزاع في غير ذلك من الحلية .

قال : واتفقوا على ان وقت الوقوف ليس قبل الظهر في التاسع من ذي الحجة .

قلت : أحد القولين - بل أشهرهما في مذهب احمد - أنه يجزئ الوقوف قبل الزوال وإن أفاض قبل الزوال ، لكن عليه دم ، كما لو أفاض قبل الغروب .

(١) الران : كالحف إلا أنه لا قدم له وهو أطول من الحف .

وقال بعد ان ذكر من محظورات الاحرام اللباس والطيب والتفطية :
واتفقوا انه من فعل من كل ما ذكرنا انه يجتنبه في إحرامه شيئاً عامداً او
ناسياً انه لا يبطل حجه ولا إحرامه . واتفقوا ان من جادل في الحج ، فإن
حجه لا يبطل ولا إحرامه . واختلفوا فيمن قتل صيداً متعمداً ، فقال مجاهد :
بطل حجه وعليه الهدي .

قلت : وقد اختار في كتابه ضد هذا . وأنكر على من ادعى هذا الإجماع
الذي حكاه هنا فقال الجدال بالباطل وفي الباطل عمداً ذاكراً لإحرامه
مبطل لإحرامه والحج ، بقوله تعالى « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال
في الحج » وقال : كل فسوق تعمد المحرم ذاكراً فقد أبطل إحرامه وحجه
وعمرته لقوله تعالى « فلا رفث ولا فسوق » . قال : ومن عجائب الدنيا
ان الآية وردت كما تلوها فأبطلوا الحج بالرفث ، ولم يبطلوه بالفسوق . وقال :
كل من تعمد معصية ي معصية كانت ، وهو ذاكراً لحجه منذ يحرم الى ان
يتم طوافه بالبيت للإفاضة ورمى جمرة العقبة ، فقد بطل حجه . قال :
وأعجب شيء دعواهم الإجماع على هذا .

قلت : الإجماع فيه أظهر منه في كثير مما ذكره في كتابه .

قال : واتفقوا ان كل صدقة واجبة في الحج او إطعام ، أنه إن أداه
بمكة أجزأه ، واختلفوا فيمن أدى ذلك في غير مكة ، حاشا جزاء الصيد ،
فلأنهم اتفقوا انه لا يجزىء إلا بمكة .

قلت : مذهب أبي حنيفة ومالك أنه يجزىء الإطعام في جزاء الصيد في
غير مكة . وكذلك عندهما تفرقة اللحم تجزىء في غير الحرم ، وإنما
الواجب في الحرم عندهما إراقة الدم ، بخلاف الشافعي واحد ومن وافقهما ،
فإنما أوجبوا ذبحه في الحرم ، وأوجبوا تفرقة في الحرم . وكذلك الصدقة
تقوم مقام ذلك .

قال : واتفقوا ان من يوم النحر - وهو العاشر من ذي الحجة - إلى انسلاخ ذي الحجة وقت لطواف الإفاضة ولما بقي من سنن الحج .

قلت : إن أختره عن أيام منى جاز في مذهب الشافعي راحمدا والليث والأوزاعي وأبي يوسف وغيرهم ، وهكذا نقل عن مالك . وقال أبو حنيفة وزفر والثوري في رواية : إن أختره إلى ثالث أيام التشريق لزمه دم - وهو قول مخرج في مذهب أحمد - وإن أختره إلى المحرم فلا شيء عليه إلا عند مالك ، فإنه عليه دم . ولفظ المدونة إذا جاوز أيام منى وتناول ذلك لزمه ، ولم يوقت فيه ، وأما رمي الجمار فلا يجوز بعد أيام التشريق ، لا نزاع نعلمه ، بل على من تركها دم ، ولا يحزىء رميها بعد ذلك .

قال : واتفقوا على أن إيجاب الهدي فرض على المحصر .

قلت : قد نقل غير واحد عن مالك ، أنه لا يجب الهدي على المحصر ، وهو المشهور من مذهب مالك .

قال : واتفقوا على أن من حلف لخصمه دون أن يحلفه حاكم ، أو من حكّمه على أنفسهما أنه لا يبرأ بتلك اليمين من الطلب .

قلت : قد نص أحمد على أنه إذا رضي بيمين خصمه فحلف له ، لم يكن له مطالبته باليمين بعد ذلك .

قال : واجمعوا على أن كل من لزمه حق في ماله أو ذمته لأحد ، فرض عليه أداء الحق إلى من هو له عليه ، إذا أمكنه ذلك ، وبقي له بعد ذلك ما يعيش به أياماً هو ومن تلزمه نفقته .

قلت : مذهب أحمد أنه يترك له من ماله ما تدعو إليه الحاجة من مسكن وخادم وثياب : وكذلك قال إسحق ، فظاهر مذهب أحمد أيضاً أنه إذا لم تكن له صنعة ، يترك له ما يتجر به لقوته وقوت عياله ، وإن كان ذا

حرفة ، ترك له آلة حرفته ، وقد نقل عنه عبدالله ابنه أنه قال : يباع عليه كل شيء ، إلا المسكن وما يواريه من ثيابه ، والخدام ، ان كان شيخاً كبيراً او زميناً وبه حاجة اليه ، فلم يستثن ما يكتسب به لقول الأكثرين .

قال : وأجمعوا أن المملوكة لا يحبر سيدها على إنكاحها ، ولا على أن يطأها ، وإن طلبت هي ذات ، ولا على بيعها من أجل منعه لها الوطء والإنكاح .

قلت : مذهب احمد المنصوص المعروف من مذهبه ، أن الأمة اذا طلبت الإنكاح فإن سيدها يستمتع بها وإلا لزمه إجابتها ، وكذلك اذا كانت ممن لا تحل له ، وكذلك مذهبه في العبد . ومذهب الشافعي - اذا كانت ممن لا تحل له فهل يلزمه إجابتها - على وجهين .

قال : واتفقوا أن التعريض للمرأة وهي في العدة حلال ، اذا كانت العدة في غير رجعية او كانت من وفاة .

قلت : في المعتدة البائنة بالثلاث ، او بما دون الثلاث ، كالختمة ، ثلاثة اوجه في مذهب احمد ، وقولان للشافعي ، أحدهما يجوز التعريض بخطبتها ، وهو قول مالك وأحد قولي الشافعي ، والثاني لا يجوز ، والثالث يجوز في المعتدة بالثلاث ، لأنها محرمة على زوجها ، وكذلك كل محرمة ، ولا يجوز في المعتدة بما دون ذلك لإمكان عودها اليه ، وهو أحد قولي الشافعي .

قال : واتفقوا ان الطلاق الى أجل او بصفة ، واقع ان وافق وقت طلاق ، ثم اختلفوا في وقت وقوعه ، فمن قائل الآن ، ومن قائل هو الى أجله ، واتفقوا انه اذا كان ذلك الأجل في وقت طلاق ، أن الطلاق قد وقع .

قال : واختلفوا في الطلاق اذا خرج بخروج اليمين أيلزم أم لا ؟

قال : واتفقوا على ان ألفاظ الطلاق « طلاق » وما تصرف من هجائه ،

بما يفهم معناه والبائن والبينة والخلية والبرية وانه إن نوى بشيء من هذه الألفاظ طلاقة واحدة سنية لزمته كما قدمنا .

قال : ولا نعلم خلافاً في ان من طلق ولم يشهد ان للطلاق لازم ، ولكنا لسنا نقطع على انه إجماع .

قلت : فقد ذكر فيما اذا كان قصده الحلف بالطلاق أيلزم أم لا ؟ قولان ، وذكر ان المؤجل والمعلق نصفه - يعني اذا لم يكن في معنى اليمين - انه يقع بالاتفاق .

وقد اختار في كتابه الكبير في الفقه شرح المحلى خلاف هذا ، وانكر على من ادعى الإجماع في ذلك ، وكذلك اختار ان الطلاق بالكناية لا يقع ، ولا يقع إلا بلفظ الطلاق ، وهذان قول الرافضة ، وكذلك قولهم : ان الطلاق لا يقع إلا بالإشهاد . وقد أنكر في كتابه من ادعى إجماعاً في هذا ، وهذا ، وهذا ، كما هو عادته في أمثال ذلك ، مع انه قد ذكر هنا فيه الإجماع الذي اشترط فيه الشروط المتقدمة ، ومعلوم ان الإجماع على هذا من أظهر ما يدعي فيه الإجماع ، لكن هو في غير موضع يخالف ما هو إجماع عند عامة العلماء ، وينكر انه إجماع ، كدعواه وجوب الضجعة بعد ركعتي الفجر ، وبطلان صلاة من لم يركعها ، ودعواه وجوب الدعاء في التشهد الأول بقوله « اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنة الهيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » . ونحو ذلك مما يعلم فيه الإجماع أظهر مما يعلم في أكثر ما حكاها ، بل اذا قال القائل : إن الأمة أجمعت ان الدعاء لا يشرع في التشهد الأول كان هذا من الإجماعات المقبولة ، فضلاً عن أن يقول أحد ، إن هذا الدعاء واجب فيه ، وإن صلاة من لم يدع فيه باطلة ، وإنما النزاع في وجوبه في التشهد الذي يسلم فيه ، وكان طاووس يأمر من لم يدع به بالإعادة ، وذكر ذلك وجه في مذهب احمد .

قال : واتفقوا ان عدة الحرة المسلمة المطلقة التي ليست حاملاً ولا مستريبة ، وهي لم تحض او لا تحيض ، إلا أن البلوغ متوهم منها ، ثلاثة أشهر متصلة . قلت : من بلغت من سن الحيض ولم تحض ، ففيها - عند احمد - روايتان ، أشهرها عند اصحابه ، انها تعد عدة المستريبة تسعة اشهر ، ثم ثلاثة اشهر ، كالتي ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه .

قال : واتفقوا على ان استقراض ما عدا الحيوان جائز ، واختلفوا في جواز استقراض الرقيق والجواري والحيوان .

قلت : الاتفاق إنما هو في قرض المثليات المكيل والموزون ، وأما ما سوى ذلك فأبو حنيفة لا يجوز قرضه ، لأن موجب القرض المثل ، ولا مثل له عنده ، فالنزاع فيه كالنزاع في الحيوان .

قال : واتفقوا ان الوصية بالمعاصي لا تجوز ، وان الوصية بالبر وبما ليس ببر ولا معصية ، ولا تضييعاً للمال جائزة .

قلت : الوصية بما ليس ببر ولا معصية ولوقف على ذلك ، فيه قولان في مذهب احمد وغيره ، والصحيح ان ذلك لا يصح ، فإن الانسان لا ينتفع ببذل المال بعد الموت ، إلا ان يصرفه الى طاعة الله ، وإلا فبذله بما ليس بطاعة ولا معصية لا ينفعه بعد الموت ، بخلاف صرفه في الحياة في المباحات ، كالأكل والشرب واللباس ، فإنه ينتفع بذلك .

وقال في الجزية : واتفقوا على انه ان أعطى - يعني من يقبل منه الجزية عن نفسه وحدها - أربعة مثاقيل ذهب في كل عام ، على ان يلتزموا ما ذكره من شروط الذمة فقد حرم دم من وفى بذلك وماله وأهله وظلمه .

قلت : للعلماء في الجزية ، هل هي مقدرة بالشرع ، او باجتهاد الإمام ان يزيد على اربعة دنانير ؟ وهذه إحدى الروايتين عن احمد ، هي مذهب غطاء والثوري ومحمد بن الحسن وأبي عبيد وغيرهم .

قال : واتفقوا انه لا ينفل من ساق مغنماً أكثر من ربه في الدخول ، ولا أكثر من ثلثه في الخروج .

قلت : في جواز تنفيل ما زاد على ذلك اذا اشترطه الإمام ، مثل ان يقول من فعل كذا فله نصف ما يغنم وفلان ، هما روايتان عن احمد . وأما تنفيل الزيادة بلا شرط ، فلا أعلم فيه نزاعاً ، ويمكن ان يحمل كلام أبي محمد ابن حزم على هذا ، فلا يكون فيما ذكره نزاع .

قال : واتفقوا ان الحر البالغ العاقل الذي ليس بسكران ، اذا أمتن أهل الكتاب الحربيين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا ، او على الجلاء ، او أمتن سائر الكفار على الجلاء بأنفسهم وعبائهم وذرائعهم ، وترك بلادهم ، والحق بأرض حرب أخرى ، لا بأرض ذمة ، ولا بأرض إسلام ، ان ذلك لازم لأمير المؤمنين ولجميع المسلمين حيث كانوا .

قلت : ظاهر مذهب الشافعي ، انه لا يصح عقد الذمة إلا من الإمام او نائبه ، وهذا هو المشهور عند أصحاب احمد ، وفيه وجه في المذهبيين ، انها تصح من كل مسلم كما ذكره ابن حزم .

قال : واتفقوا ان أولاد أهل الجزية ومن تناسل منهم ، فإن الحكم الذي عقده أجدادهم ، وإن بعدوا ، جار على هؤلاء لا يحتاج الى تجديده مع من حدث منهم .

قلت : هذا هو قول الجمهور ، ولأصحاب الشافعي وجهان : أحدهما يستأنف له العقد ، وهذا منصوص الشافعي ، والثاني لا يحتاج الى استئناف عقد ، كقول الجمهور .

قال : واتفقوا على انه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا إمامان ، لا متفقان ولا مفترقان ، لا في مكانين ، ولا في مكان واحد .

قلت : النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة ، كأهل الكلام والنظر ، فذهب الكرامية وغيرهم جواز ذلك ، وإن علياً كان إماماً ، ومعاوية كان إماماً . وأما أئمة الفقهاء ، فذهبهم أن كلا منهما ينفذ^(١) حكمه في أهل ولايته ، كما ينفذ حكم الإمام الواحد . وأما جواز العقد لهما ابتداءً ، فهذا لا يفعل مع اتفاق الأمة ، وأما مع تفرقتها ، فلم يعقد كل من الطائفتين لإمامين ، ولكن كل طائفة إماماً إن تسالم الأخرى ، وإما أن تحاربا ، والمسألة خير من محاربة يزيد ضررها على ضرر المسألة ، وهذا مما يختلف فيه الآراء والأهواء .

قال : وافقوا أنه إذا كان الإمام من ولد علي وكان عدلاً ، ولم يتقدم بيعته بيعة أخرى لإنسان حي وقام عليه من هو دونه ، أن قتال الآخر واجب^(٢) .

قلت : ليس للأئمة في هذه بعينها كلام ينقل عنهم ، ولا وقع هذا في الإسلام ، إلا أن يكون في قصة علي ومعاوية . ومعلوم أن أكثر علماء الصحابة ، لم يروا القتال مع واحد منهما^(٣) ، وهو قول جمهور أهل السنة والحديث ، وجمهور أهل المدينة والبصرة ، وكثير من أهل الشام ومصر والكوفة وغيرهم من السلف والخلف .

وقد قال : إنما أدخلنا هذا الاتفاق على جوازه لخلاف الزيدية ، هل تجوز إمامة غير علوي أم لا ؟ وإن كنا نخطئين لهم في ذلك ومعتقدين صحة بطلان هذا القول ، وإن الإمامة لا تتعدى فهر بن مالك^(٤) وأنها جائزة في جميع

(١) لكن نفاذ حكم الثاني كنفاذ حكم المتغلب على حد سواء ، فلا ينافي هذا الحكم المجمع عليه . وليس الكلام إلا في حكم الشرع ، فلا شأن لعمل بعض الناس عن هوى في مورد النص .

(٢) ومستند الاجماع على ابطال البيعة الثانية هو حديث مسلم .

(٣) بل جبهة أهل الحق يرون أن عماراً قتلته الفئة الباغية كما ورد في الحديث .

(٤) واختلف النسابون في قريش من هم ؟ راجع أصول الدين لمبد القاهر البغدادي ص ٢٧٦ .

افخاذهم ، ولكن لم يكن بد في صفة الإجماع الجاري عند الكل مما ذكرنا .

قلت : قد ذكر هو انه لا يذكر إلا خلاف أهل الفقه والحديث دون المعتزلة والخوارج والرافضة ونحوهم ، فلا معنى لادخال الزيدية في الخلاف ، وفتح هذا الباب ، فقد ذكر في كتاب « الملل والنحل » نزاعاً في ذلك ، وان طائفة ادعت النص على العباس ، وطائفة ادعت النص على عمر .

قال : واتفقوا ان من خالف الاجماع المتيقن بعد علمه بأنه إجماع ، فإنه كافر .

قلت : في ذلك نزاع مشهور بين الفقهاء .

قال : واتفقوا ان السمن اذا وقع فيه فأر او فأرة فمات او ماتت وهو مائع انه لا يؤكل .

قلت : هذا فيه نزاع معروف ، فذهب طائفة انه يلقي وما قرب منها ويؤكل ، سواء كان جامداً او مائعاً . قال البخاري في صحيحه باب اذا وقعت الفأرة في السمن الجامد او الذائب : حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري أخبرني عبيد الله بن عتبة انه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة ان فأرة وقعت في سمن فمات فسئل النبي ﷺ عنها فقال : ألقوها وما حولها وكلوه ، قيل لسفيان : فإن معمرأ يحدثه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : سمعت الزهري يقول عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ ، ولقد سمعته منه مراراً . حدثنا عبد الرزاق حدثنا عبد الله - يعني ابن المبارك - عن يونس ، عن الزهري ، عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد او غير جامد ، الفأرة او غيرها . قال : بلغنا ان رسول الله ﷺ ، أمر بفأرة ماتت في سمن ، فأمر بما قرب فطرح ، ثم أكل ، عن حديث عبيد الله بن عبد الله ثم رواه من طريق مالك كما رواه من طريق ابن عينة . وهذا الحديث رواه عن الزهري

كما رواه ابن عيينة بسنده ولفظه . واما معمر ، فاضطرب فيه في سنده ولفظه ،
فرواه ثارة عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة وقال فيه : إن كان جامداً
فألقوها وما حولها ، وإن كان مائماً فلا تقربوه ؛ وقيل عنه : وإن كان مائماً
فاستصبحوا به . واضطرب عن معمر فيه وظن طائفة من العلماء ان حديث
معمر محفوظ ، فعملوا به ، ومن ثبته محمد بن يحيى الذهلي فيما جمعه من
حديث الزهري ؛ واما البخاري والترمذي وغيرهما ، فعملوا حديث معمر
وبينوا غلطه ، والصواب معهم . فذكر البخاري هنا عن ابن عيينة انه قال :
سمعت من الزهري مراراً لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله ، وليس في لفظه
إلا قوله : ألقوها وما حولها وكلوا ، وكذلك رواه مالك وغيره . وذكر
من حديث يونس ان الزهري سئل عن الدابة تموت في السمن الجامد وغير
الجامد ، فأفق بأن النبي ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها
فطرح . فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير الجامد . فكيف يكون قد روي
في هذا الحديث استواء حكم النوعين بالحديث ، ورواه بالمعنى فقال : وأمر
ان يطرح وما قرب منها . وروى صالح بن احمد في مسائله عن احمد قال :
حدثنا أبي حدثنا اسماعيل حدثنا عمارة بن أبي حفصة ، عن عكرمة ان ابن
عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن قال : تؤخذ الفأرة وما حولها . قلت :
يا مولاي فإن أثرها كان في السمن كله قال : عضضت بين أهلك وإنما كان أثرها
في السمن وهي حية ، وإنما ماتت حيث وجدت . ثم قال : حدثنا أبي حدثنا
وكيع حدثنا عن النضر بن عري عن عكرمة قال : جاء رجل الى ابن عباس
فسأله عن جر^(١) فيه زيت وقع فيه جرو فقال خذه وما حوله فألقه وكله ،
وروي نحو ذلك عن ابن مسعود - وهو إحدى الروايتين عن احمد ، وإحدى
الروايتين عن مالك - ان الكثير من الطعام والشراب المائع لا ينجسه يسير
النجاسة ، بل هو كالماء .

(١) جر : وحدة من الأرض .

قال ابو محمد واختلفوا في بيعه والانتفاع به . واختلفوا في المائعات وفي السمن الجامد وفي كل شيء جامد .

قال : واتفقوا ان من نذر معصية فإنه لا يجوز له الوفاء بها . واختلفوا أيلزمه لذلك كفارة أم لا . واختلفوا في النذر المطلق الذي ليس معلقاً بصفة ، وفي النذر الخارج مخرج اليمين ، أيلزم أم لا وأفيه كفارة أم لا .

قال : واتفقوا ان من نذر ما لا طاعة فيه ولا معصية انه لا شيء عليه .

قلت : بل النزاع في نذر المباح هل يلزم فيه كفارة اذا تركه كالنزاع في نذر المعصية وأؤكد . وظاهر مذهب احمد لزوم الكفارة في الجميع ، وكذلك مذهب أكثر السلف ، وهو قول أبي حنيفة وغيره . لكن قيل عنه اذا قصد بالتندر اليمين .

قال : واتفقوا أن إزالة المرء عن نفسه ظملاً ، بأن يظلم من لم يظلمه ، قاصداً الى ذلك ، لا يحل ، وذلك مثل ان يحل عدو المسلمين () بساحة قوم فيقول : أعطوني مال فلان ، او أعطوني فلاناً ، وهو لا حق له عنده بحكم دين الاسلام . او قال : أعطوني امرأة او أمة فلان ، او افعلوا كذا لبعض ما لا يحل في دين الاسلام ، فإنه لا خلاف بين أحد من المسلمين ، في انه لا يجب الى ذلك ، وان كان في منعه اصطلام الجميع .

قلت : دعوى الإجماع في مثل هذا الأمر العام الذي يتناول أنواعاً كثيرة ليس مستنده نقلاً في هذا عن أهل الإجماع ، ولكن هو بحسب ما يعتقد الناقل في ان مثل هذا ظلم محرّم لا يبيحه عالم . وفي بعض ما يدخل في هذا نزاع وتفصيل كما لو تترس الكفار بأسرى المسلمين ، وخيف على جيش المسلمين إن لم يرموا ، فإنه يجوز ان يرموا بقصد الكفار ، وان أفضى الى قتل هؤلاء المعصومين ، لأن فساد ذلك دون فساد استيلاء الكفار على جيش المسلمين . وهذا مذهب الفقهاء المشهورين ، كأبي حنيفة ، والشافعي ، واحمد وغيرهم .

ولو لم يخنش على جيش المسلمين ففي جواز الرمي قولان لهم : أحدهما يجوز ، كقول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي ، والثاني ، لا يجوز ، كالمعروف من مذهب أحمد والشافعي ؛ وكذلك لو أكره رجل رجلاً على إتلاف مال غيره ، وإن لم يتلفه قتله ، جاز له إتلافه بشرط الضمان ، والعدو المحاصر للمسلمين إذا طلب مال شخص ، وإن لم يدفعوه اصطلمهم العدو ، فإنهم يدفعون ذلك المال ، ويضمنونه لصاحبه ، وأمثال ذلك كثيرة .

وقد ذكر - رحمه الله تعالى - إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب ، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عرف انتقاضها ، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه . مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاه لا نعلم فيه نزاعاً ، وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء ، وتبرزه في ذلك على غيره ، واشتراطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه ، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة ، وقد يكون الراجع في بعضها خلاف ما يذكروه في الإجماع ، وسبب ذلك دعوى الاحاطة بما لا يمكن الاحاطة به ، ودعوى أن الإجماع الاحاطي هو الحجة لا غيره ، فهاتان قضيتان لا بد لمن ادّعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع . فمن ادّعى الإجماع في الأمور الحقة ، بمعنى أنه يعلم عدم المنازع ، فقد قفا ما ليس له به علم ، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد . وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع ، فقد اتبع سبيل الأئمة ، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجرون به في مثل هذه المسائل .

وقد ختم الكتاب بباب من الإجماع في الاعتقادات ، فكفّر من خالفه فقال : اتفقوا أن الله وحده لا شريك له ، خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ، ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء ، وإن النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق .

قلت : اما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة ، على ان الله وحده خالق كل شيء فهذا حق ، ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك فإن القدرية - الذين يقولون ان أعمال الحيوان لم يخلقها الله - أكثر من ان يمكن ذكرهم من حين ظهرت القدرية في أواخر عصر الصحابة الى هذا التاريخ ، والمعزلة كلهم قدرية ، وكثير من الشيعة ، بل عامة الشيعة المتأخرين ، وكثير من المرجئة والخوارج ، وطوائف من أهل الحديث والفقه ، نسبوا الى ذلك . منهم طائفة من رجال الصحيحين ولم يجمعوا على تكفير هؤلاء . بل هو نفسه قد ذكر في أول كتابه انه لا يكفر هؤلاء . والمنصوص عن مالك والشافعي واحمد في القدرية ، انهم اذا جعدوا العلم كفروا ، واذا لم يجعدوه لم يكفروا . وأيضاً فقد ذكر في كتابه «الملل والنحل» أن الصحابة وأئمة الفتيا لا يكفرون من أخطأ في مسألة في الاعتقاد ولا فتيا ، وان كان أراد بقوله أتى المسلمون على هذا فهذا أبلغ . ومعلوم ان مثل هذا النقل للاجماع لم ينقله عن معرفته بأقوال الأئمة ، لكن لما علم ان القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء ، وان هذا من أظهر الأمور عند الأمة ، حكى الاجماع على هذا ، ثم اعتقد ان من خالف الاجماع كفر بإجماع ، فصارت حكايته لهذا الاجماع مبنية على هاتين المقدمتين اللتين ثبت النزاع في كل منهما ، وأعجب من ذلك حكايته الاجماع على كفر من فزع انه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كما شاء ، ومعلوم ان هذه العبارة ليست في كتاب الله ، ولا تنسب الى رسول الله ﷺ بل الذي في الصحيح عنه حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ كان الله ولا شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ، وخلق السموات والأرض . وفي لفظ : ثم خلق السموات والأرض . وروي هذا الحديث في البخاري بثلاثة ألفاظ : روي كان الله ولا شيء قبله . وروي ولا شيء غيره ، وروي ولا شيء معه ؛ والقصة واحدة . ومعلوم ان النبي ﷺ إنما قال واحداً من هذه الألفاظ ، والآخران رؤيا بالمعنى ،

وحينئذ فالذي يناسب لفظ ما ثبت عنه في الحديث الآخر الصحيح، أنه كان يقول في دعائه : أنت الأول ، فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر ، فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر ، فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن ، فليس دونك شيء . فقوله في هذا أنت الأول فليس قبلك شيء يناسب قوله كان الله ولا شيء قبله ، وقد بسط الكلام على هذا الحديث وغيره في غير هذا الموضع

والمقصود هنا الكلام على ما يظنه بعض الناس من الاجتماعات ، فهذا اللفظ ليس في كتاب الله ، وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس هو متواتراً ، فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير ، فكيف ومقصود الحديث غير ما ذكر ، ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين ، وأئمة المسلمين ، فكيف يدعى فيها إجماع . ويدعى الاجماع على كفر من خالف ذلك ، ولكن الاجماع المعلوم هو ما علمت الأمة أن الله بيّنه في القرآن وهو أن خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، كما أخبر الله بذلك في القرآن في غير موضع ، فإذا ادعى المدعي الاجماع على هذا ، وتكفير من خالف هذا ، كانت قوله متوجّهاً ، وليس في خبر الله ، أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ما ينفي وجود مخلوق قبلهما ، ولا ينفي أنه خلقهما من مادة كانت قبلهما ، كما أنه أخبر أنه خلق الانسان وخلق الجن ، وإنما خلق الانسان من مادة وهي الصلصال كالفضة ، وخلق الجنة من مارج من نار ، فكيف ، وقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف الذي لا يعلم فيه نزاع ، أن الله لما خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، وكان عرشه على الماء قبل ذلك ، فكان العرش موجوداً قبل ذلك ، وكان الماء موجوداً قبل ذلك .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » .

أوقد خبر سبحانه أنه استوى الى السماء الدنيا وهي دخان فقال لها وللأرض (إئتيا طوعاً أو كرهاً) قالتا أتينا طائعين .

وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين ، أنه خلق السماء من بخار الماء ونحو ذلك من النقول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة ، وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء .

وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة ، كما في قوله تعالى : (قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب) ونظائره ذلك في القرآن .

وهذا الموضع أخطأ فيه طائفتان : طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم ، ظنوا أن أخبار الله بخلق السموات والأرض وما بينهما يقتضي أنهما لم يخلقا من شيء بل لم يكن قبلهما موجود إلا الله ، ومعلوم أن خبر الله مخالف لذلك ، والله قد أخبر أنه خلق الإنسان والجان من مادة ذكرها . والذين يشبثون الجوهر الفرد من هؤلاء وغيرهم يعتقدون أن خلق الإنسان وغيره مما يخلقه في هذا العالم ليس هو خلقاً لجوهر قائم بنفسه ، بل هو أحداث أعراض يحول بها الجواهر المنفردة من حال الى حال . وهذا مخالف للشرع والعقل كما قد بسط في موضعه ، فإن هؤلاء يقولون إننا لم نشهد خلق عين من الأعيان ، بل الرب أبدع الجواهر المنفردة ، ثم الخلق بعد ذلك ، إنما هو أحداث أعراض قائمة بها .

وطائفة أخرى أبعد عن الشرع والعقل من هؤلاء ، يتأولون خلق السموات والأرض بمعنى التولد والتعليل والإيجاب بالذات ويقولون : إن الفلك قديم أزلي معلول للرب ، وأنه يوجب بذاته ، لم يزل ولا يزال ، وقولهم بالإيجاب هو معنى القول بالتولد ، فإنما حصل عن غيره بغير اختيار منه ، فقد تولد عنه ، لا سيما ان كان حياً . وهؤلاء يقولون بقديم عين الفلك ، وأنه لم يزل ولا يزال ،

فهؤلاء اذا قيل ان المسلمين أجمعوا على نقيض قولهم او على كفر من قال بقولهم ، كان قولاً متوجهاً ، فإنه قد علم بالاضطرار من دين الرسول ، أنه أخبر بخلق السموات والأرض بعد ان لم تكن مخلوقة ، بخلاف من ادعى ان الصانع لم يزل معطلاً ، والفعل والكلام عليه ممتنعاً بغير سبب حدث أوجب انتقاله من الامتناع الى الامكان ، وأوجب أن يصير الرب قادراً على الفعل ، أو الفعل والكلام ، بعد ان لم يكن قادراً على ذلك . فهذه الدعوى وأمثالها عند جمهور العقلاء معلومة الفساد بالعقل ، مع فسادها في الشرع ، ومعلوم عند من له معرفة بالكتاب والسنة والاجماع ، ان الشرع لم يرد بها ولا بما يدل عليها قط ، ولكن ظن من ظن من أهل الكلام ، ان هذا دين أهل الملل ، واستدلوا على ذلك بالكلام الذي أنكره السلف والأئمة عليهم من ان ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، وكان الذي أنكره السلف والأئمة عليهم الكلام الباطل ، الذي خالفوا فيه الشرع والعقل ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، وذكر منشأ غلط الطائفتين حيث لم يفرقوا بين النوع والعين ، وذكر قول السلف والأئمة ، ان الله لم يزل متكلماً اذا شاء ، وانه لا نهاية لكلمات الله ، وان وجود ما لا نهاية له من كلمات الله في الماضي كما ثبت في المستقبل وجود ما لا نهاية له ايضاً ، وأن كل ما سوى الله مخلوق كائن ، بعد ان لم يكن ، وليس معه شيء قديم بقدمه ، بل ذلك ممتنع عقلاً ، باطل شرعاً ، فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء ؛ والقول بأن الخالق علّة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها ، باطل عقلاً وشرعاً ، وموجبة أنه يمتنع ضرورة وجود علّة تامة يقارنها حدوث شيء من العالم ، فإن الحوادث بعد أن لم تكن ، يمتنع مقارنة معلولها بها ، بل قد بين ان القون بأن الفاعل يكون علّة تامة مستلزمة للمفعول باطل ، وان الفعل لا يكون إلا بإحداث شيء ، لكن فرق بين حدوث الشيء المعين ، وبين حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء ؛ وقد ثبت بالدلائل اليقينية ، أن الرب فاعل باختياره وقدرته ، وانه اذا قيل هو موجب بالذات ، فإن أريد بذلك انه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه ، فهذا لا يناقض

فعله بمشيئته وقدرته ، وإن أريد بذلك ما يقوله دهرية الفلاسفة كابن^(١) سينا ونحوه من ان ذاتاً مجردة عن الصفات أوجبت العالم بما فيه من الأمور المختلفة الحادثة ، فهذا من أفسد الأقوال عقلاً وسمماً ، فإن إثبات ذات مجردة عن الصفات او إثبات وجود مجرد عن جميع القيود ، او مقيد بأسلوب لا يختص بأمر وجودي مما لا يمكن تحقيقه في الخارج ، وإنما يقدره الذهن كما يقدر سائر الممتعات . ودعوى أن الصفة هي الموصوف ، وإن إحدى الصفتين هي الأخرى كما يقوله هؤلاء المتفلسفة ، أن العقل والعقل والمعقول شيء واحد ، واللذة واللذذ والملتذذ شيء واحد ، وأن العلم والقدرة والارادة شيء واحد ، والقدرة هي القادر ، والعلم هو العالم . ونحو ذلك من أقوالهم التي قد بسط الكلام على فسادها وتناقضها في غير هذا الموضع ، هي دعاو باطلة . والمقصود هنا الإشارة الى ما قد يتوهمه بعض الناس من الاجماع لنوع من الاشتباه ، فيظن أموراً داخلية في الاجماع ولا تكون كذلك ، كما يظن أموراً خارجية عنه ولا تكون كذلك ، كما يصيب بعض الناس فيما يدخلونه في نصوص الكتاب والسنة ، وفيما يخرجونه . ولهذا يذكر هؤلاء أموراً مختلفة فيها ، وإذا نظر الى مستندهم في الخلاف وجد فيه من الخطأ أموراً أخرى كذلك ، إما نقل ضعيف ، وإما لفظ مجمل ، وإما غير ذلك مما قد يقع الغلط في صحته تارة وفي فهمه تارة ، كما يقع مثل ذلك فيما ينقلونه عن النبي ﷺ من الغلط ، ويكون قد نشأ من الإسناد تارة ومن فهم المتن تارة . والله سبحانه أعلم .

(١) وقد أطال الصدر الشيرازي في (المبدأ والمعاد) النفس في تبرة حكام الاسلام من القول بقديم العالم مطلقاً فليراجع .



الصفحة

بقية من العدد	٩٠
كتاب الرضاع والنفقات والحضانة	٩٠
اللمان	٩٢
الظهار	٩٣
اختلاف الزوجين في متاع البيت	٩٤
كتاب البيوع	٩٥
الشفعة	١٠٤
الشركة	١٠٥
القراض	١٠٦
القرض	١٠٨
العارية	١٠٩
إحياء الموات	١٠٩
النفع	١١٠
كتاب الفرائض	١١٣
كتاب الوصايا والأوصياء	١٢٩
قسم الفبيء والجهاد والسير	١٣٣
الامامة ، وحرب أهل الردة ، ودفع المرء عن نفسه ، وقطع الطريق	١٤٤
كتاب الحدود	١٤٨
الأشربة	١٥٨
الدماء	١٥٩
الديات والعقوبات	١٦٢

ابن حزم

مراتب الإجماع

في العبادات والمعاملات والمعتقدات

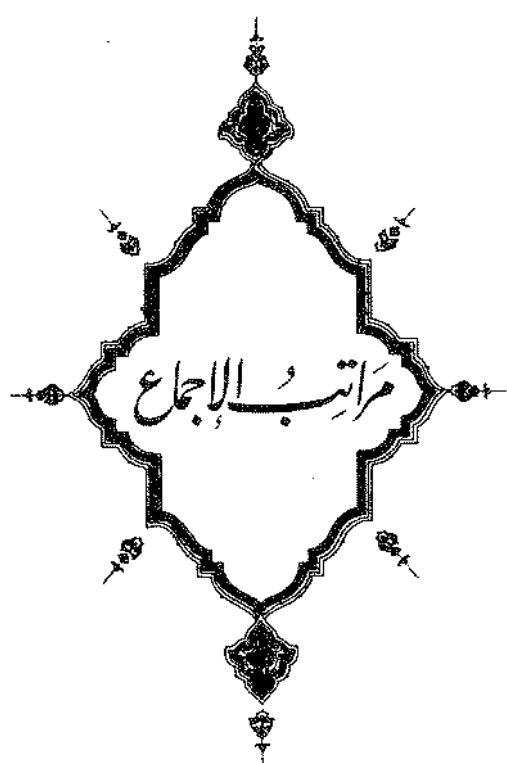
و

نقد مراتب الإجماع

لابن تيمية



منشورات دار الافاق الجديدة بيروت



ابن حزم

مراتب الإجماع

في العبادات والمعاملات والمعتقدات

وعلية بتفليقات تعلم محمد زاهد الكوثري، عدو أهل السنة والجماعة
رئيس جمعية النهضة الفكرية في العصر الحديث، فكنه من مد
حرر في تلك غلظ عقاربته، كتيبه محمد راونا حيا

مطبوع

في

نقد مراتب الإجماع

لابن تيمية

تحقيق

لجنة إحياء التراث العربي

في دار الآفاق الجديدة

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م